مداخلة بعنوان:

في استشراق مستقبل علم الاجتماع في الوطن العربي

الدكتورة غربية سمراء والأستاذ كعواش عبد الرحمان

"جامعة أدرار"

ملخص المداخلة

عبرت عدة محاولات عن ضرورة وجود رؤية استشراقية لعلم اجتماع عربي طالب بعضها بالجد في ا قامة علم اجتماع عربي ، ميز البعض بين وجود علم اجتماع في الوطن العربي وبين ممارساته العربية التي يقوم بها باحثون عرب والبعض في بحثه عن شروط لقيام علم اجتماع عربي طرح تساؤلات حول هذه الشروط وهل هي اللغة المستعملة أم الموضوعات ؟ أم الجنسية التي تدرس المجتمع العربي ؟أم صلة الباحث العربي بمجتمعه ، واذا كان الحوار لا يزال دائرا حول قيام علم عربي أو قيام مدارس عربية تنتمي الى العلم العالمي ؟ وأن هذا الحوار سيفضي الى استجلاء هذه القضية بصورة أو بأخرى ، والمهم في الأمر ما تحمله هذه الدعوى من مضامين وقيم ،فهي تعني أن هناك ر فضا للممارسات القائمة وأنها مغتربة عن الواقع الاجتماعي العربي وأن هناك تقصيرا من قبل مشتغلين بهذا العلم ، وأنه من الضروري البحث عن هوية صادقة ملتزمة لهذه الممارسات ومنحازة الى هموم الوطن العربي وآماله وهموم غالبية مواطنيه وآمالهم والسؤال المطروح:- **ماذا قدم علم اجتماع وماذا عليه أن يقدم للمجتمعات في الوطن العربي؟ وما هي الحلقة أو الحلقات الحاكمة التي يمكن البدء بها لقيام علم اجتماع برؤية عربية؟**

مقدمة

في تصورنا ان وجود علم الاجتماع متقدم يتمثل في وجود نسق أو أكثر من نسق نظري ، يتسم كل منها بالاتساق بين العناصر التي يتكون منها وهذا ما يسمى بالاتساق الداخلي ، ويفسر تفسيرا موضوعيا الظواهر والقضايا والوقائع الاجتماعية على نحو يوفر ما يمكن أن يسمى بالاتساق الخارجي أو اتساق نتائجه وما يترتب عليها مع الواقع ومنطقه.

وهذا يعني أن لكل جهد في علم الاجتماع وظيفتين : أولاهما وظيفة علمية تتمثل في ارساء قواعد العلم والعمل على تقدمه ، و توفير فهم موضوعي للواقع الاجتماعي والوظيفة الأخرى وظيفة اجتماعية ، تتحقق بالاسهام في رفع وعي الانسان بنفسه ومجتمعه وبالعالم والكون وترشيد تعامله معها.

أولا: الأزمة الراهنة لعلم الاجتماع في الوطن العربي

نظرا للطبيعة المزدوجة لوظيفة علم الاجتماع و لوضعه الراهن فان تحليل أزمته وطرح تصور لتجاوزها لن يتوقفا عند حدود المناقشة العلمية الوضعية ، وانما سيتجاوزان ذلك الى طرح رؤى واختيارات ذات مضمون ايديولوجي.

وسيتم مناقشة هذا الطرح بتبني اربع مسلمات مهمة وهي[1]:

1- ان الوضع الراهن لعلم الاجتماع في الوطن العربي هو وليد عدد من الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الموضوعية ، وعامل من عوامل تكريسها في الوقت نفسه ، أي أن العلاقة بين أزمة العلم وأزمة المجتمع علاقة جدلية ويلزم أن يتم تحليلها وتشخيصها والتعامل معها على هذا الأساس.

2- ان جانبا صغيرا فقط من انتاج المشتغلين بالعلم يمكن أن يستثنى من الأزمة بالمعنى الذي نقصده في هذا الطرح، وان الجزء الأكبر والأقوى تأثيرا من انتاجهم في أزمة.

3- ان الحالة الراهنة لعلم الاجتماع في الوطن العربي ليست ابدية وانما هي حالة يمكن تجاوزها وان كان الطريق شاقا والسير فيه مجهدا .

4- ان تخليص علم الاجتماع في الوطن العربي من أزمته يرتبط الى حد كبير بحل أزمة المجتمع وان كان هذا لا ينفي ان علم الاجتماع يمكن أن يكون أداة من أدوات التعامل

[1] سمير نعيم أحمد "**بحوث علم الاجتماع والالتزام بقضايا الانسان العربي**" نقلا عن محمد عزت حجازي –سلسلة كتب المستقبل العربي –ص ص 14-15.

مع أزمة المجتمع وتجاوزها وأن يكون المشتغلون بالعلم أو بعضهم على الأقل من بين طلائع حركة التحرر والتقدم والوحدة.

ولكي نكون أكثرا تحديدا نرى أن الأزمة الراهنة لعلم الاجتماع في الوطن العربي نتجاوز الشكليات والفرعيات التي تتردد بكثرة في التحليلات السابقة ، والتي تؤثر في وضع العلم بدون شك ونحن نعتقد أن الأزمة تتمثل في عدد من العناصر الأبعد عمقا التي من أهمها[2]:

أولا: ان اغلب المشتغلين بعلم الاجتماع في الوطن العربي يتجهون الى العمل فيه على نحو يخدمون به مصالح فئات أو جماعات لا تمثل جماهير الشعب ، وهذا بعبارة أدق يمثل انحيازهم الاجتماعي .

ثانيا: ان كثيرين من المشتغلين بعلم الاجتماع في وطننا ينتمون ايديولوجيا الى الاتجاهات المثالية المحافظة ، وهي التي اميل الى مقاومة محاولات تغيير الوضع القائم تغييرا جذريا ، ومن ثم لا تفيد كثيرا في محاولة تقديم تحليل اجتماعي نافذ.

ثالثا: ان هذين الأمرين يؤثران في أنشطة المشتغلين بالعلم سواء في التدريس أو البحث على النحو التالي:-

1- ان الكثيرين يخفقون في اختيار موضوعات للدراسة والبحث ذات معنى وترتبط بهموم الانسان العربي الأساسية.
2- ان طريقة طرح مشكلات الدراسة والبحث تأتي خاطئة في أغلب الحالات.
3- ان التصميم المنهجي يأتي معيبا ويتعثر تنفيذ خطط البحث.
4- ان التقليد الشائع هو القنوع بوصف الظواهر التي تطرح للدراسة أوالبحث وعدم الاهتمام بالتفسير والتنظير ،سواء بالابداع أو بالافادة من التراث القومي والعالمي.
5- ان ثمة هوة واسعة بين عمل المشتغلين بالعلم ونتاج جهدهم من جهة والسياسة الاجتماعية والعمل الاجتماعي من جهة أخرى.
6- اننا لا ننتج علما حقيقيا ، وانما نستورد ونستهلك بدون تبصر ونخلط في ذلك بين ما يمكن ان يفيد وما لا غنا فيه.

هذه هي أخطر ابعاد الأزمة وما يجب معرفته هو أن مستقبل علم الاجتماع في ظل الأزمة الراهنة بالغ التعقيد ، ولهذا يهمنا أن نبين أن ما نقدمه ليس أكثر من جهد استطلاعي في شكل

[2] محمد الجوهري – **"علم الاجتماع في مصر"**: الكتاب السنوي لعلم الاجتماع –دار المعارف القاهرة -1980- ص7-16.

تصور ووجهة نظر ، نسهم به في محاولات تحليل واقع علم الاجتماع في الوطن العربي تحليلا نقديا بقصد الوصول الى تشخيص لأزمته ، واستراتيجية وسياسة واجراءات كفؤة لتجاوزها.

و سنحاول تجاوز الأمور الشكلية والجوانب الثانوية الأهمية في الأزمة، ونبحث عن العوامل الرئيسية والظروف المؤثرة في بنية العلم وتوجهاته والسياق الاجتماعي الاقتصادي الذي يظهر فيه والعلاقة العضوية التي تربط بينها.

ثانيا: علم الاجتماع في الوطن العربي

تطور المعرفة ليس له وجوده المستقل خارج تطور المجتمع الذي ينتج هذه المعرفة ولذلك من البديهي ان يتشكل علم الاجتماع حسب تطورات المجتمع في مجال العلاقات الاجتماعية الاقتصادية وانعكاساتها ،أي تاريخ الوطن العربي ترك بصماته على نشأة وتطور علم الاجتماع بطريقة أو بأخرى ومن أهم هذه التأثيرات هي أنه نتيجة لخضوع أجزاء كثيرة من الوطن العربي للاستعمار المباشر لفترة طويلة فقد صمم خلالها الاستعمار كثيرا من أطر التعليم والثقافة ، بل في أبعض الأقطار كان الاستعمار هو الذي أوجد المؤسسات الأكاديمية والتربوية في شكلها النظامي الحديث وكانت الوسيلة ومحتوى التدريس والتعليم أجنبية التوجه: فاللغة في التدريس في كثير الدول العربية كانت أجنبية ، وبعد الاستقلال استمر تدفق البعثات والتبادل الثقافي وقيام المراكز الثقافية في صالح المستعمرين السابقين.

كان من نتاج هذه العلاقة ان كثيرا من العلوم الانسانية تأثرت بالمدارس الفكرية الغربية المحافظة ، وعلم الاجتماع بالذات نظرا لحداثته في الوطن العربي كان تأثره أكثر قوة ، فقد وجدت المدرسة الوظيفية السائدة في أوربا الغربية والولايات المتحدة انتشارا واضحا في الوطن العربي وضمن الأنثروبولوجيا بالذات في البداية.

هذه المدرسة أو الاتجاه الأنثروبولوجي (غالبا وظيفي) امتداد لاهتمامات الباحثين الأوروبيين في الوطن العربي من الاستشراق عامة وحتى ربط الانثروبولوجيا بأهداف السياسة الاستعمارية ، وبالتالي دراسة القبائل ونظمها السياسية وثقافاتها اجمالا أو بقصد تأكيد الدور الحضاري وربط المستعمرات ثقافيا بالوطن الأم(فرنسا في المغرب العربي) ، ورغم اختلاف الطريقتين في الهيمنة والاستغلال فقد تمت محاولة الاستفادة من دراسة عذع المجتمعات بواسطة أجزائها، واستمرت هذه المدرسة بعد الاستقلال السياسي في دراسة الوحدات الصغيرة(القبائل) وكأنها مستقلة عن بناء المجتمع الكلي وعلاقاته وحركته.

انتشرت الوظيفية في علم الاجتماع في الوطن العربي من خلال الرواد الأوائل الذين درسوا في بريطانيا وفرنسا خلال فترة ازدهار وسيادة هذه المدرسة وبالذات أفكار دوركهايم التي أثرت على تكوين الكثيرين منهم مثل علي عبد الواحد وافي الذي تتلمذ على تكوينه أحد أتباع مدرسة دوركهايم المهمين ويقول أحد الباحثين في هذا الصدد " فعلم الاجتماع عند وافي ظل أسيرا لنظريات دوركهايم في علم الاجتماع ويعرفه جيدا ، ولكنه لا يطبقه في تحليل المجتمع العربي ، فهو في كل دراساته وبحوثه يتحرك في اطار سوسيولوجي عام ، ولا يمس المشكلات المحددة للمجتمع العربي"[3]

وهذا الموقف العام نجده في كتابات الكثيرين عند عرض أفكار دوركايم أو المقارنة بينه وبين لبن خلدون مثلا ، ولكن المنهج –رغم التحفظات لم يشغل بال الكثيرين في اجراء بحوثهم.

نستطيع أن نلاحظ تأثير الوظيفية في نوع الكتابات والبحوث المبكرة : فهناك اهتمام مبالغ فيه بموضوعات مثل الجريمة والانحراف...وللرواد أيضا أثرهم الواضح ، فقد كانت رسالة الدكتوراه لأحد الرواد –حسن الساعاتي بعنوان" جنوح الأحداث في مصر"من جامعة لندن عام 1946 ونشرها تحت عنوان " علم الاجتماع الجنائي عام 1951" وله أيضا كتاب علم الاجتماع القانوني عام 1952 وفي الاتجاه نفسه يندرج كتاب عبد الواحد وافي المسؤولون والجزاء عام 1948 وحسن شحاته سعفان علم الجريمة عام 1955 . كذلك يوحي اسم أول مركز للبحوث الاجتماعية بهذا الاهتمام وهو" المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية" وان كانت الظروف المتغيرة ووجود عناصر جيدة بين باحثي المركزساعدت في تنويع الاهتمامات الا أننا نلاحظ في البداية غلبة مواضيع معينة في المقالات والأبحاث التي رعاها ونشرها مثل: " الأطفال غير الشرعيين" " تعاطي الحشيش" و ظاهرة " جرائم النشل في محيط النساء" "وسرقة المساكن في المناطق الحضرية"، و"جرائم التهريب من وجهة نظر علم الاجتماع القانوني" .

هذه البدايات لونت الصراع الايديولوجي فيما بعد رغم محدوديته ،لأن الصراع يتطلب وجود طرفين متكافئين نسبيا، ولكننا نلاحظ أن الوظيفية بتنويعاتها المختلفة هي التي احتلت الساحة و لم تسمح ببروز تيارات أخرى قوية معارضة لأسسها ، ويحاول أحد الباحثين ان يعطي للمدرسة الفكرية في علم الاجتماع طابعا شاملا فيعدد سماتها بأنها وضعية تهتم بدراسة واقع الأمور وبعيدة عن الفلسفة الاجتماعية التي تقوم على الظن والتخيل والاعتقاد والتصور ، وأنها وصفية كذلك ،

[3] عبد القادر عرابي –**" علم الاجتماع العربي"**- ترجمة محمد الجوهري-دار المعارف – القاهرة-1983-ص92.

ثانيا اشتراكية النزعة، ثالثا تكاملية من ناحية النظرية التعليلية ، واتجاه البحث على أساس العوامل المتعددة[4].

ثالثا: القضايا المجتمعية العربية بين الشكل والمضمون

عرف علم الاجتماع العربي منذ قيامه ، قضايا مجتمعية رئيسية شكلت تحديا مستمرا لمزاعمه في الفائدة المجتمعية العامة واختبارا حقيقيا لمصداقية علمائه في الموضوعية العلمية ومن أهم تلك القضايا:

- تأصا الصراع العربي —الاسرائيلي
- رسوخ التبعية الايديولوجية والاقتصادية والاتصالية.
- غياب الديمقراطية الفعلية.
- سيطرة قوى التجزئة والتخلف وتعميق الاختلافات الاجتماعية.
- تكريس البلادة الاجتماعية واللامبالاة السياسية.

ومع أن هذه القضايا النظرية ، أو ما يمكن أن تترجم اليه من اشكاليات بحثية هي قضايا اجتماعية تتسم بالجدية السوسيولوجية ، واللهجة النشطة التي عرفها علم الاجتماع مؤخرا على ايدي قلة من الباحثين ، فقد حافظ معظم الاجتماعيين العرب الى اليوم على تجنبها "كمحظورات سياسية" أو " كمناطق سوسيولوجية منسية" تقع في مكان ما خارج دائرة الاختصاص.

وأصبحت هذه القضايا الحيوية بذلك دراسات بينية ومحيطية أو أشكالا هامشية غير منتمية.

ويمكن تحديد أربعة مؤثرات على الأقل عملت متضافرة على تحويل القضايا المجتمعية العربية المهمة الى مجرد مشكلات اجتماعية تقليدية مفزعة من مضامينها السوسيولوجية والسياسية والايديولوجية لتتطابق مع المسارات التي اتخذتها وجمدت بها في المجتمعات الغربية الصناعية.[5]

1- الانشغال بالمفاهيم التحليلية الغربية

يكتب رجال الاجتماع العرب ،والمفاهيم التحليلية الغربية تطغى على محيطهم الفكري، فلم يطوروا الا قليلا من المفاهيم التحليلية الأصلية التي تساعد على فهم الواقع الاجتماعي العربي وتتوجه الى تغييره ـــ ولم يظهر لسنوات طويلة في التراث الأوربي لعلم الاجتماع ، فيما يتصل

[4]حسن الساعاتي- " **تطور المدرسة الفكرية لعلم الاجتماع في مصر منذ سنة 1952-"** المجلة الاجتماعية القومية –العدد 1 -1964-ص ص 31-32.

[5]سالم ساري- "**الاجتماعيون العرب ودراسة القضايا المجتمعية العربية-ممارسة نقدية**" –مركز دراسات الوحدة العربية –بيروت- ص ص 186-190

بالمشكلات الاجتماعية التقليدية على الأقل ، الا تطابقا مع المفاهيم النظرية الغربية بمسلماتها وافتراضاتها وارتباطاتها.

ومن المفاهيم الرئيسية التي انشغل بها رجال الاجتماع العرب في هذا المجال مثلا " الاجماع المجتمعي"،"التكيف الاجتماعي"،"التنظيم " و"التفكك الاجتماعي"،"الوظيفة"،"النسق"،"التوازن العام".

وما دامت هذه المفاهيم ليست في الحقيقة سوى آلات مسح وأدوات تحليل ، وما دامت هذه المفاهيم أجزاء ليست متناثرة من نظريات مؤسسية متماسكة ، فليس أقل ما يقع على الباحث العربي برؤية بوحديبة من مهمة" نقدها على ضوء الواقع الاجتماعي العربي لا نقد المجتمع على ضوئها ، فليس هناك مبرران تؤول على أيدي الاجتماعيين العرب أنفسهم الى نظريات عدائية للتغيير ، تعرقل امكانية فهم الواقع الاجتماعي وتعيد صياغته بنوع من الطقوسية العلمية بالنمط الغربي ".[6]

2- الانشغال الكلي بالأساليب والأدوات المنهجية

ان الانشغال الكلي بالمفاهيم النظرية السابقة يتبعه دائما اتباع أساليب بحث مطابقة ويمكن وصف معظم البحوث العربية التي انتجتها الجامعات ومراكز البحث العلمي العربية منذ الخمسينات الى منتصف السبعينات من هذا القرن بأنها تستند الى الوضعية – بصورها القديمة والمعدلة – كأساس منهجي ، وهذه البحوث من الكثرة بحيث تشكل تيارا سائدا يعد الخروج عليه أو التعديل فيه انحرافا منهجيا ، ويمكن فهم سعي الباحثين المستمر للأخذ بالوضعية كأساس منهجي هو اغراؤها الدائم بتقديم نوع من المعرفة العلمية والفنية في آن واحد.

وعندما يصر الباحثون العرب على الأخذ بالوضعية كأساس منهجي للوصول الى معرفة سوسيولوجية منظمة فانهم يصرون أيضا على عدم الرغبة في تخطي الاغراءات البيانات الجاهزة للواقع الاجتماعي ، وتقتضي هذه الرغبة من الباحث تسجيل ما يفرزه الواقع الاجتماعي القائم من مؤثرات فورية واعتمادها كأسباب ، وملاحظة ما يرتبط بها من آثار آنية ، ومعاملتها كنتائج دون ادراك لشبكة العلاقات التي تحكم الظواهر أو تقصي ارتباطاتها الفعلية والممكنة ، وهذا وجه واحد فقط للابتعاد عن التحليل الجدلي أمام الاصرار على التمسك بما يسميه

[6] عبد الوهاب بوحديبة -**" علم الاجتماع العربي وشروط مصداقيته** "– المركز العربي للبحوث والتوثيق في العلوم الاجتماعية-1983-ص ص 11-10

مصطفى حجازي " بالسببية الميكانيكية" و يأتي تدفق البحوث الوضعية بهذا الكم الهائل ليطغى على أدبيات علم الاجتماع في الوطن العربي.

و لم يظهر الا أوائل الثمانينات من هذا القرن ، دراسات رائدة ضمن هذين المسارين لعل من أهمها دراسة عن قضية الوحدة العربية ضمن تتبع تجارب التاريخ الوحدوية ، ودراسة ميدانية عن اتجاهات الرأي العام العربي حول قضية الوحدة ، ودراسة عن تحليل مضمون الفكر القومي العربي ودراسة تحليلية شاملة لقضايا المجتمع العربي المعاصر .

وقد ضمنت هذ المناهج البحثية في علم الاجتماع تماسكا في التفسير ، وتنوعا في التحليل ، وقدرة على تقصي جوانب متعددة للقضايا المدروسة من منظورات ومستويات شمولية ولكنها ظلت مع ذلك محاصرة سياسيا أو معزولة أكاديميا.[7]

رابعا: الاجتماعيون العرب والقضايا المجتمعية العربية :نظرة مستقبلية

يتبع معظم الاجتماعيين العرب ، بمفاهيم النظرية واشكالياتهم البحثية وتوجيه نتائجهم الى ماضي العلوم الاجتماعية ، أكثر مما ينتمون الى حاضرها أو مستقبلها في المجتمع العربي . واذا كان هناك حقا عهد ذهبي لعلم الاجتماع العربي يعيش اليوم بصورة مثالية ، متطلباته الفكرية ومناخه السياسي وارتباطاته الايديولوجية ، فلم يعد جائزا بعد أكثر من نصف قرن من الزمان ان ينصب النقد على عدم نضوج علم الاجتماع العربي بنظرياته ومناهجه ، ولكن هناك مبررات جيدة لأن يوجه النقد حول مدى صلة موضوعاته ، وأن تثار المخاوف والشكوك حول استعمالاته ، وبالأحرى سرء استعمالاته في المجتمع العربي ، وتلك قضايا متصلة باشكاليات علم الاجتماع ، وممارسة باحثيه وتطورات محترفيه.

ويجب الاعتراف اليوم أن علم الاجتماع العربي لا يستطيع ان ينمو الا بالقدر الذي يطور فيه مفاهيم نظرية ، وأدوات منهجية ، ومستويات مهنية ، يقيم بها جميعا صلة مجتمعية فعلية...وليس بالقدر الذي يكرس فيه رجال عقائد محافظة أو ينمون تيارات راديكالية.

ومادامت أي مساهمة حيوية لرجال الاجتماع العرب ، في ضوء انتاجهم الحالي لا بد من أن تكمن بعيدا عن احترافهم المهني وارتباطهم المؤسسي ، فان المرء لا يجد غير التزامهم المجتمعي

[7] سالم ساري – نفس المرجع السابق- ص 192.

ضمانا وحيدا لخلق واستمرار صلة مجتمعية لعلومهم ومصداقية لممارساتهم ، وذلك التزام يتعدد ببحث مصادر وارتباطات قضايا الانسان العربي المعاصر بما يقتضيه من اعادة صياغة رجل الاجتماع العربي لمفاهيم علمه واشكالية بحوثه بقصد مواجهة التناقضات المجتمعية العربية والعمل على تجاوزها وتغييرها .أليس تاريخ علم الاجتماع كله ،فوق كل شيء تاريخ صراع للايديولوجيات المتخاصمة ، أوليس علماء الاجتماع أنفسهم بوعي أو باهمال جزءا حيويا في دائرة هذا الصراع؟.[8]

خامسا: نحو مستقبل مرغوب لعلم الاجتماع في الوطن العربي

ان السير في اتجته صورة بديلة للعلم ، رؤيته وممارساته ومهامه تقضي احداث تغييرات مقصودة ومحسوبة في الممارسات المسيطرة ، كما تقتضي عملا ايجابيا لارساء دعائم الحركة الهادفة ، ومع أني لا أملك وصفات جاهزة في هذا الاتجاه ، فإنه بالامكان طرح عدد من الأفكار القابلة للمناقشة والتطوير في هذا الصدد منها :-

- ان السعي الجاد لتحديد هوية لعلم الاجتماع في الوطن العربي ، قضية تحتاج الى جهود مكثفة. ان مقومات هذه الهوية يجب أن تنطلق من طريقة التفكير والمصالح المجتمعية الحالية والمستقبلية ، والخصوصية التاريخية والمعاصرة للمجتمع العربي في علاقاتها بأنماط تطور مجتمعات أخرى شاركتنا التاريخ وتشاركنا الواقع المعاصر ، ان التخوف من أي قضية معرفية تخوف مسبق يجب أن تحسمه البحوث والدراسات ، فقضية أن العلم واحد، وليس له وطن تحتاج الى حسم بحثي وفكري وايديولوجي ، وقضايا الخصوصية والقوانين العامة لتطور المجتمعات البشرية ،قضايا مشروعة بحثيا ، وحسمها سيوفر وقتا، ويصحح رؤى كثيرة تطرح باستعجال.
- ان حائزي امكانية تغيير مسيرة العلم في مواجهتهم لتحديات الواقع العربي يصعب عليهم هذه المواجهة وحدهم متفرقين منعزلين ومن ثم عليهم البحث عن صيغ تنظيمية غير رسمية تجمعهم سويا ،لتنظم حركتهم وتعبئ جهودهم وتعظم عوائد نشاطاتهم وممارساتهم ، ان من أهم متطلبات هذا التنظيم صوغ حد معقول من رؤية مشتركة تحدد المهام وموجهات العمل وتضع ميثاقا قويا لمهام العلم والتزاماته أمام الجماهير العربية ، وتنظم العلاقات بين

[8] سالم ساري – نفس المرجع السابق- ص ص 197-198.

المشتغلين بالعلم وفق مبادئ وقيم أساسية يلتزم بها أعضاء هذا التنظيم . ان معظم من اهتموا بمواجهة أزمة علم الاجتماع على المستويين المحلي والعالمي أكدوا ضرورة وجود تجمعات اجتماعية ينتمي اليها المشتغلون بعلم الاجتماع ، والسعي لخلقها اذا لم تكن قائمة بالفعل ،ان هذه التجمعات التي يلتقي معها المشتغل بعلم الاجتماع ، ايديولوجيا واجتماعيا – الاختيار الطبقي – ضرورية للمشاركة في التخطيط لخلق الظروف الضرورية للتحرر الانساني .

- من الضروري تدارس أسس وقضايا الصراع مع الطرف المهيمن داخل العلم ، حتى يكون هذا الصراع ملتزما وايجابيا في نتائجه، بما يخدم تغيير مسيرة العلم.
- التفاعل مع القوى الاجتماعية حاملة امكانية تغيير المجتمع العربي شرط ضروري يؤمن حركة أعضاء هذا التنظيم ويثري وعيهم بواقعهم ، ويساعد في ترتيب الأولويات والمهام المطروحة على العلم ، وفي مقدمة هذه القوى المنتجون الحقيقيون من العمال والفلاحين وصغار الموظفين والمثقفين العضويين المشغولين بهموم القوى حاملة امكانية التغيير.
- يستلزم الأمر تجميع الأفكار والمقترحات المختلفة التي حملتها جهود عربية سابقة لتحليلها ، وتعميقها وتحديد موقف منها، فرصد هذه الأفكار وتلك المقترحات وتصنيفها يساعد في تحديد الجوهري منها والثانوي.[9]

خاتمة

ليس صدفة أن هامشية علم الاجتماع تواكب هامشية الفرد والمجتمع المدني في أقطار الوطن العربي وبصرف النظر عن اختلاف العوامل المسببة لهذين النوعين من الهامشية ، الا أن تقليصهما قد يكون جزءا من العملية المجتمعية نفسها ، وربما يكون مبالغة في التفاؤل أن يكون علماء الاجتماع العرب هم الطلائع والضمائر التي تقود هذه العملية المجتمعية ، ولكن ليس من المبالغة في شيء ان يقدم علماء الاجتماع العرب عناصر الترشيد الضرورية لهذه العملية المجتمعية .باختصار يستطيع علماء الاجتماع العرب ان يقدموا فهما شاملا للذات المجتمعية – بكل جوانبها السائلة والمتجمدة .

[9] عبد الباسط عبد المعطي-**" نحو علم اجتماع عربي- علم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية "**-مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت –ص 387-2010.

لقد كان أداء هذه المهمة هو الداعي لظهور واستمرار علم الاجتماع في البلدان الأكثر تقدما وهي تمر بعمليات التغير والتحول المجتمعي الكبير ، ورغم اختلاف السياق الاجتماعي والتاريخي لمسيرة الوطن العربي الا أنه يمر بعمليات وتحول وتغير لا تقل عمقا أو شمولا .

ومن ثم وجب على كل علماء الاجتماع العرب أن يقبلوا المهمة وخوض التحدي من أجل بناء مستقبل لعلم الاجتماع في الوطن العربي.

المراجع المستعملة:

1- سمير نعيم أحمد "**بحوث علم الاجتماع والالتزام بقضايا الانسان العربي**" نقلا عن محمد عزت حجازي –سلسلة كتب المستقبل العربي .

2- محمد الجوهري – "**علم الاجتماع في مصر**": الكتاب السنوي لعلم الاجتماع –دار المعارف القاهرة -1980.

3- عبد القادر عرابي **–" علم الاجتماع العربي"–** ترجمة محمد الجوهري-دار المعارف – القاهرة- 1983.

4- حسن الساعاتي- " **تطور المدرسة الفكرية لعلم الاجتماع في مصر منذ سنة 1952–**" المجلة الاجتماعية القومية –العدد 1 -1964.

5- سالم ساري- "**الاجتماعيون العرب ودراسة القضايا المجتمعية العربية–ممارسة نقدية**" –مركز دراسات الوحدة العربية –بيروت.

6- عبد الوهاب بوحديبة **–" علم الاجتماع العربي وشروط مصداقيته** "– المركز العربي للبحوث والتوثيق في العلوم الاجتماعية-1983.

7- عبد الباسط عبد المعطي-" **نحو علم اجتماع عربي– علم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية** "مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت-2010.